قلنا بالاجماع فهو من الادلة الشرعية وقد يقال ان الله والواجب والقديم
الفاظ مترادفة والموجود لازم للواجب واذا ورد الشرع باطلاق اسم
بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلزم
معناه وقد نظر انتهى قال الخيالي في وجه النظر للقطع بتغاير المفهومات
قال وكاشك في صحة اطلاق خالق كل شيء ويلزمه خالق القردة اه اقول لا نسلم
والحاذر مع عدم جواز اطلاق اللازم وفي حاشية العلامة الكستلي
ما نصه وذهب المعتزلة والكرامية الى انه اذا دل العقل على ثبوت
معنى من المعاني لذاته تعالى جاز اطلاق ما يدل عليه من الالفاظ
بلا توقيف ووافقهم الفاختي ابو بكر لكنه اشترط ان لا يكون اللفظ
موهما انتهى وليعض المتاخرين هنا تحرير وهو ان النزاع في الاطلاق
على سبيل التسمية الخاصة والكلام في صحة الاطلاق من حيث هو
الوصفية الكلمة وتوضيح الفرق بينهما في الحوادث ان كل احد يطلق
عليه عبد الله بالمعنى الوصفي ولا يلزم ان يكون علما لكل احد فليتامل
وانما تعرضت لهذا وان كانت من تعلقات قوله الاتي واختير ان
اسماء توقيفية للارتباط بها هنا من حيث انه هل يلزم من ثبوت
الصفة اشتقاق الاسم كالقائم بنفسه او يتوقف فيه على ورد كالباقي
والواحد وفي السنوسي على الصغرى خلاف في ورود القديم لكن يرد عليه السعد
في جعله مجرد الاجماع دليلا هنا انه يلزم الاجماع
على الاطلاق من غير نظر وهو تحقيق الغرض والظاهر ان تحقق الاجماع
على ذلك عند علي الوجه المعتبر في الاستدلال ممنوع فانه خلافا
لقول طائفة اذا ذاته مماثلة لسائر الذوات في الذاتية والحقيقة
قال ابو علي الجبائي يتمايز عن سائر الذوات بما حوال اربعة الوجود
والحياة والعلم والقدرة الدائمة وعند ابن هاشم بحالة خامسة هي الموجبة
لهذه الاربعة ويسميها بالاحقية وهذا الصلة لجاهم كما افاده في المواقف
من اشتراك العنوان مع انه كثيرا ما يعنون العارض في ابن

التماثل

هذا رد على شك وهو توجيه للنظر
بمنع قوله وما يلزم معناه وما
قبله توجيه لمنع الزيادة اه منه

اي الحادث
تغاير المفهوم
اجاب جواني

وان اردت مشابهة

التماثل في الحقيقة بمجرد اتحاد العنوان ومفهوم الذات اعني ما قام
بنفسه عارض للذوات المخصوصة المختلفة الحقايق فانظره وما
احسن ما في شرح المقاصد اخر نفي الجسمية قال الشيخ ابو منصور
رحمه الله ان سالنا سايل عن الله ما هو قلنا ان اردت ما اسمه
فالله الرحمن الرحيم وان اردت ما صفته فسميع بصير وان اردت ما فعله
فخلقه المخلوقات ووضع كل شيء موضعه وان اردت ما ليس فهو متعال
عن المثال والجنس انتهى وسياتي في مبحث الوجود شيء من هذا
وصفاته في حاشية شيخنا لا حاجة له لان صفات الله تعالى كما يقال
فيها غير كما لا يقال فيها عين اتفاقا وقد يقال مثل هذا الفرق كما يشد
فيه هذا مع تعلقه بغرضه غير بديع التوضيح وعدم الكثافة بالتضمن
واللزوم في نفس تعداد الصفات خصوصا ومعنى ليست غيرا
ليست منفكة فلا ينافي ان لها مع الموجود زايدا على
الذات كما ياتي يقوم به تغيير لينال وهو على حذف الجار اي
ينال بمعنى يتناوله ويجوز عليه تفسير مراد ليقوم فليس المراد حقيقة
القيام وانما اجتمع وجود الشيء وعدمه والجواز امر اعتباري وقد
وضح ذلك الملوي من الحوادث في السكناني ما نصه فيدان المخالفة
كما تجب له بالنسبة للحوادث تجب له بالنسبة للممكنات التي تحدث بعد
وهي اعم من الحوادث فلم خص وجوبها بالحوادث قلت جوابه ان
وجوده تعالى ان سنا علي انه معلوم بالضرورة كما قيل به فلا
تتوهم المماثلة الا فيما له مشاركة في الوجود وليس الا الحوادث
وان سنا على ان وجوده نظري فتحدث الملصم على المخالفة انما كان
بعد الحكم بالوجود وجعله من صفاته فالمماثلة لا تتوهم الا بالنسبة
للمشاركة في الوصف بالوجود والله اعلم وكذلك ان تلفقت للقياس
او عموم المجاز كما لا عدام الازلية هذا سهو فان العدم الازلي
واجب للممكن كما سبق ووالده جعله مثالا للعدم السابق

Copyright Sharing University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)